الهوية الجامعة في العراق بعد عام ٢٠١١: الاشكاليات والسياسات

The collective identity in Iraq after 2011: problems and policies

أ.م.د اسراء علاء الدين نوري

نبذة عن الباحث: كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الكلمات الافتتاحية:
الهوية، الجامعة ، العراق ،: الاشكاليات ،السياسات

:Keywords
The collective, identity, Iraq, problems, policies

Abstrat

Iraq did not need policies to consolidate its inclusive national identity in its contemporary history, just as it needs it today, and the contemporary need for universal identity as a sentimental feeling is an urgent need in Iraqi society in particular, because it represents one of the three most important pillars of democracy in Iraq, after the social and political changes that emerged after the American occupation in April 2003 and the events that accompanied the American withdrawal in 2011, as the collective identity has a role in the individual acquiring the character of citizenship as it is the legal feature of the individual in society in general and the relationship of affiliation T. Sub-individual Calantmeat ethnic and then sub-identities whose citizenship on the grounds that it identity the university of different features Anthropological that can be characteristic of them as part of a group of social groups, composed of social building in all human societies. And that the comprehensive national identity has the ability to attract negative pluralism in countries that suffer from weak integration, as Iraq suffered from a group of internal and external challenges that worked to weaken the comprehensive national identity in favor of subsidiary identities. The identity crisis in Iraq and the struggle for identities were not newly established. They appeared after the year 2003 and increased after the American withdrawal. Rather, their impact extends to the establishment of the modern Iraqi state and needs comprehensive, comprehensive treatments, as the treatments that were put in

تاريخ استلام البحث:
٢٠٢٠/٩/١٣
تاريخ قبول النشر:
٢٠٢٠/١٠/١٢

place were either superficial or used wrong methods as use. Strength in a number of crises rather than finding realistic solutions to them.

الملخص

لم يكن العراق بحاجة إلى سياسات لترسيخ هويته الوطنية الجامعة في تاريخه المعاصر، مثلما هو بحاجة إليه اليوم، وتعد الحاجة المعاصرة الى الهوية الجامعة بوصفها شعوراً وجدانياً حاجة ماسة في المجتمع العراقي على وجه التحديد، لأنها تمثل واحدة من اهم ثلاثة ركائز التي تقوم عليها الديمقراطية في العراق، بعد التغييرات الاجتماعية والسياسية التي برزت بعد الاحتلال الاميركي في نيسان ٢٠٠٣ والاحداث التي رافقت الانسحاب الاميركي في عام ٢٠١١، حيث ان للهوية الجامعة دور في اكتساب الفرد لسمة المواطنة على اعتبار انها السمة القانونية للفرد في المجتمع عامة وعلاقة الانتماءات الفرعية للفرد كالانتماءات الاثنية ومن ثم الهويات الفرعية التي تتمثل بالمواطنة على اعتبار انها الهوية الجامعة على اختلاف السمات الانثروبولوجية التي يمكن ان يتسمون بها في اطار مجموعة من الجماعات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي في جميع المجتمعات الانسانية، وان الهوية الوطنية الجامعة لها القدرة على استقطاب التعددية السلبية في الدول التي تعاني من ضعف الاندماج إذ عانى العراق من مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي عملت على اضعاف الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية، ان ازمة الهوية في العراق والصراع في الهويات لم تكن حديثة النشأة، وقد ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ وازدادت بعد الانسحاب الامريكي بل يمتد تأثيرها الى تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتحتاج الى معالجات جذرية شاملة، حيث ان المعالجات التي تم وضعها كانت اما سطحية او تستعمل اساليب خاطئة كاستعمال القوة في عدد من الازمات بدلاً من ايجاد حلول واقعية لها.

المقدمة :-تتعرض العديد من الدول التي تتميز بتنوعاتها الاثنية والقومية والدينية المتعددة الى ازمات ومشاكل لا حصر لها، تركت اثارها السلبية على علاقاتها الداخلية، واضفت على علاقاتها الخارجية نوعاً من الارباك والتعثر، وهذا ينطبق على المشهد العراقي المعاصر، الذي يعاني من اختلالات سياسية ومجتمعية ودينية وثقافية وفكرية خطيرة، اشرت على وجود بوادر ازمة حقيقية اخذت تنخر النسيج الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، إذ تسود لغة الاحتراب ومنطق العنف وفتوى التكفير وروح الاقصاء وسياسة التهجير

القسري ... الخ. وإن الطابع الاساسي الذي اتسم به الشعب والمجتمع العراقي هو طابع التعددية والتنوع في تكوينه وتركيبته القومية والدينية، وبنشوء الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١ وبسبب عوامل داخلية وخارجية لم يضع صانعوا القرار السياسي قواعد واسس توفر الضمانات الكاملة للحقوق والحريات الاساسية عموماً، إذ ان الانظمة السياسية المتعاقبة اعتمدت على توظيف سياسة القسر والاكراه بمستويات متباينة في اطار تنظيم الاسس القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة والمجتمع، اكثر من اعتمادها على اسس الرضى والطواعية والتعايش السلمي بما يضمن المساواة في الدور والمكانة، مما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي وقوض العديد من اسس الاندماج بين مكوناته المختلفة، بل وحتى داخل تلك المكونات ذاتها.

إذ تشهد الساحة العراقية اليوم تحدياً جديداً يعادل في خطورته كل التحديات التي ما برح العراق يواجهها منذ عدة عقود ومن شتى المجالات الإقليمية والدولية، ويتمثل ذلك التحدي بتغليب الانتماء الطائفي، وتغييب الولاء الوطني وروح المواطنة، مع غياب الهوية الوطنية الجامعة لمكونات المجتمع العراقي. ولم يكن العراق بحاجة إلى سياسات لترسيخ هويته الوطنية الجامعة في تاريخه المعاصر، مثلما هو بحاجة إليه اليوم، وبسبب ما آلت إليه الاوضاع بعد عام ٢٠٠٣ من نتائج وخيمة الأثر، أهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي، وإثارة مكوناته الطبيعية عن قصد وتعمد بشتى السبل، حتى صار الحديث عن تركيبة المجتمع العراقي فيه شيء من الاستهجان، أو كأن تركيبته التي عرفها منذ مئات السنين، طارئة عليه، أو تكونت بفعل فاعل، مختزلة في الوقت نفسه تاريخ العراق عبر مختلف العصور، في بضعة سنوات يراد من خلالها التأسيس لواقع جديد لم يألفه المجتمع العراقي .اهمية البحث/ تعد الحاجة المعاصرة الى الهوية الجامعة بوصفها شعوراً وجدانياً حاجة ماسة في المجتمع العراقي على وجه التحديد، لأنها تمثل واحدة من اهم ثلاثة ركائز التي تقوم عليها الديمقراطية في العراق، بعد التغييرات الاجتماعية والسياسية التي برزت بعد الاحتلال الاميركي في نيسان ٢٠٠٣ والاحداث التي رافقت الانسحاب الاميركي في عام ٢٠١١، فضلاً عن حقوق الانسان وحرياته ومؤسسات المجتمع المدني، حيث ان للهوية الجامعة دور في اكتساب الفرد لسمة المواطنة على اعتبار انها السمة القانونية للفرد في المجتمع عامة وعلاقة الانتماءات الفرعية للفرد كالانتماءات الاثنية ومن ثم الهويات الفرعية التي تتمثل بالمواطنة على اعتبار انها الهوية الجامعة على اختلاف السمات الانثروبولوجية التي يمكن ان يتسمون بها في اطار مجموعة من الجماعات الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعي في جميع المجتمعات الانسانية. اشكالية البحث/ ان الهوية الوطنية الشاملة والخاصة لها القدرة على استقطاب التعددية السلبية في الدول التي تعاني من ضعف الاندماج كما هو الحال في العراق، لذلك عانى العراق بعد عام

٢٠٠٣ والهوية الوطنية خاصة من مجموعة من التحديات الداخلية (غياب المجتمع المدني وتعدد الهويات والولاءات الفرعية، علاقة الدين بالدولة، دور النخب والقوى والاحزاب السياسية، دور وسائل الاعلام) والخارجية (اثر الاحتلال الامريكي، الارهاب والتطرف، التدخل الاقليمي والصهيونية) التي عملت على اضعاف الهوية الوطنية الجامعة لصالح الهويات الفرعية. فتنطلق اشكالية البحث بالإجابة على عدة اسئلة، اهمها:

١. ما المقصود بمفهوم الهوية الوطنية الجامعة؟ وما هي انواعها؟ وما هي مستوياتها؟
٢. لماذا تعاني الهوية الوطنية العراقية بكثير من الازمات الداخلية والخارجية؟
٣. هل عملت الحكومات العراقية بعد الانسحاب الاميركي على بناء الهوية الوطنية الجامعة؟
٤. ما هي التحديات التي تواجه بناء هوية وطنية عراقية جامعة؟
٥. ما هي الشروط او المقومات التي بموجبها يمكن ان تتعايش الهويات الفرعية مع بعضها البعض في ظل الهوية الجامعة او الهوية الكلية؟
٦. ما هي السياسات والاليات التي يمكن اعتمادها لترسيخ هوية وطنية عراقية جامعة؟ هدف البحث/ تأتي اهمية البحث من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها والتي تدور في تقديم سياسات واستراتيجيات للتطلع لبناء دولة عراقية ديمقراطية برلمانية فيدرالية مستقرة قادرة على استيعاب جميع مكوناتها القومية والدينية والاثنية والطائفية، تساهم في احترام شعبها وتحقيق امالهم في التعبير عن انفسهم ضمن هوية وطنية واحدة وجامعة، إلا وهي الهوية الوطنية العراقية التي تحفظ لهم جميعاً حقوقهم وحرياتهم بالشكل الذي يوجد مقتربات الاندماج الوطني ضمن اطار الوطن الواحد لكون العراق امة مستقلة لها خصوصياتها المستقلة بمعزل عن الدين واللغة والتراث والعادات والتقاليد. فرضية البحث/ ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان ازمة الهوية في العراق والصراع في الهويات لم تكن حديثة النشأة، وقد ظهرت بعد العام ٢٠٠٣ وازدادت بعد الانسحاب الامريكي بل يمتد تأثيرها الى تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتحتاج الى معالجات جذرية شاملة، حيث ان المعالجات التي تم وضعها كانت اما سطحية او تستعمل اساليب خاطئة كاستعمال القوة في عدد من الازمات بدلاً من ايجاد حلول واقعية لها.

هيكلية البحث/ تم تقسيم البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، ثلاث مباحث: تناول المبحث الاول ماهية الهوية الجامعة: المفهوم والمقومات والابعاد والمكونات. اما المبحث الثاني فتضمن واقع الهوية الجامعة في العراق: الاشكاليات والمعوقات. وتناول المبحث الثالث سياسات تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة في العراق.

المبحث الاول/ ماهية الهوية الجامعة: المفهوم والمقومات والابعاد والمكونات

ان الهوية الوطنية الجامعة هي مرحلة تاريخية ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيق، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول، وان هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أناس مجموعات معينة ويجعل منهم شعوباً او امماً او غير ذلك، وتمثل الهوية الجامعة

من المنظور السياسي محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة، واذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها القومية او الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية، فأن هذا لا يعني بأي حال الغاء الحقوق السياسية العامة او المدنية الخاصة للجماعات القومية والثقافية التي تضمها تلك الدول، بدون ان تبنى هوياتها كهوية وطنية سياسية عامة لمواطنيها، ولا تواجه الهوية الوطنية الجامعة اشكالية في عملية بنائها وقبول مجتمعها بها، الا عندما تتواجد الجماعات الوطنية السياسية في جماعات فرعية ذات هوية اجتماعية متنوعة وتسعى احدى تلك الجماعات او كل واحدة منها الى تقديم هويتها الفرعية بوصفها مشروعاً لهوية وطنية سياسية جامعة وعامة تعمل على ضم الهويات المغايرة وتذيبها فيها، وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات الى التمسك بهوياتهم مما يمنع تحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء الى هوية وطنية جامعة تحترم وجود وحريات الهويات الفرعية المندمجة في اطارها[١].

فالهوية تعني وحدة الانتماء، إلا ان هذا لا يعني التجانس، بل الوحدة في المتنوع وكل ما يؤدي الى التقارب عند نقاط مشتركة، إذ تتعلق الهوية بقضية تنمية الشعور بامتلاك الجماعة خصائص ذاتية مشتركة تميزهم عن الجماعات الاخرى، فهي ترتبط بالقدرة على خلق الشعور بالانتماء المشترك بين افراد الجماعة الوطنية الواحدة عن طريق تعزيز الاحساس بالولاء نحو الدولة الوطنية بمعزل عن انتماءاتهم الفرعية المحلية، وبالتالي امتلاكهم هوية خاصة بهم[٢].

إذ يطلق مفهوم الهوية على نسق المعايير التي يُعرف بها الفرد ويُعَرف بها، وينسحب ذلك على الهوية الجماعية والمجتمع والثقافة، ويعد مفهوم الهوية من المفاهيم المركزية التي تسجل حضورها الدائم في مجالات علمية متعددة، ولاسيما في مجال العلوم الانسانية ذات الطابع الاجتماعي، ويعد مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم تداولاً في حياتنا الثقافية والاجتماعية اليومية ومن اكثرها شيوعاً واستخداماً، وعلى الرغم من بساطة المفهوم إلا أنه يعد مفهوماً واسعاً ومتعدداً نظراً للتنوع في دلالاته واصطلاحاته، فالهوية بهذا المعنى يحدد جدلية الانتماء لـ (الأنا) (في مقابل الأخر)[٣]. وتعرف الهوية بأنها ((مجموّعة من السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في مدة زمنية معينة، والتي تولد الاحساس لدى الأفراد بالانتماء لشعب معين، والارتباط بوطن معين، والتعبير عن مشاعر الاعتزاز، والفخر بالشعب الذي ينتمي اليه هؤلاء الافراد))[٤]. وتعرف الهوية بأنها ((مركب من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للتفاعل الاجتماعي))[٥].

اما مفهوم الهوية الوطنية يرتبط بالمواطنة ويعني تعزيز الشعور والاحساس لدى الافراد داخل المجتمع بالانتماء والولاء الحقيقي الى البلد والحفاظ عليه[٦]. وترتبط الهوية الوطنية بفكرة المواطنة في الدولة من ناحية الجنسية كظاهرة ومبدأ قانوني ترتبط بالأبعاد الثقافية للشخص والمجتمع مثلما تتصل بالانتماء السياسي للدولة، فهي رابطة قانونية

وسياسية واجتماعية قائمة بين الفرد ودولته وهي اعلى درجات المواطنة والانتماء الى الوطن، فبموجبه يتمتع الفرد بجنسية الدولة التي ينتمي اليها على اساس تمتعه وممارسته لحقوقه وحرياته العامة من دون اية انتهاكات غير قانونية مقابل ان يقوم بالواجبات والالتزامات المكلفة به قانوناً وفقاً للدستور والقوانين المرعية الاخرى استناداً الى النظام القانوني المتبع في الدولة(٧).

إذ تعرف الهوية الوطنية بأنها ((اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة))، فالهوية الوطنية هي اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد، وفي إقليم محدد بتراخي تام عن هذا الانتماء وبشعور يجمع هذه الشرائح من أجل مصلحة واحدة ومشتركة ومن المعروف أن المجتمعات الإنسانية كافة تجمع العديد من الثقافات الإنسانية داخلها والتي تخلق مزيجاً ثقافياً لكل منها إطاره الثقافي وطرحه وأساليبه الحياتية وعاداته وتقاليده المختلفة عن الآخرين، ولكنها إذا ما أرادت أن تنخرط تحت لواء واحد وشعار واحد، فإنها تكون قادرة ذاتياً على الاندماج في قالب موحد، ولصالح وطن واحد، وبالتالي يتم تحقيق ما يسمى بالوحدة الوطنية باختلاف العناصر الثقافية التي تميز كل مجتمع عن الآخر. وإذا ما طبقنا ذلك المزيج الثقافي على المجتمعات، فإن هناك العديد من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي تقوم بخلق مثل هذا التمايز الثقافي في المجتمع الواحد، فمتغيرات مثل المذهب أو الدين، والأصول العرقية، والجذور التاريخية، والطبقة الاجتماعية، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي والانتماء السياسي والفكري وغيرها من المتغيرات تخلق نوعاً من التمايز الثقافي في داخل المجتمع. إن هذه الاختلافات هي التي تولد الحاجة إلى وجود ما يجمعها في إطار تعايشي سلمي، وتحت شعار الوحدة دون الأخذ بالاعتبار للانتماءات الفرعية المبنية على المتغيرات المذكورة(٨). وتعرف كذلك بأنها ((العوامل التي أساسها الهوية السياسية والتي تقوم على الانتماء للوطن والسلطة، التي تمنح الانسان بدورها بصفته الفردية والمجتمع بصفته الجماعية، مجموعة من روابط الشعور بالانتماء والوجود والمصالح والمصير المشترك من يضمن هذا الشعور استمرارية الجماعة ويحمي كيانها، وحينما يختفي هذا الشعور تبدأ الجماعة في مواجهة مصير التفكك))(٩). والهوية الوطنية هي ((الانتماء للوطن وهذا ينسحب الى انها تعني تطبيق مجموعة من القيم والاخلاق التي تنعكس افعالاً تنتج حب الوطن والدفاع عنه والتقيد بنظمه واحترام قوانينه))(١٠). وهي ((قدرة الامة على تذويب جميع الفروقات لفرعية في بوتقة المصلحة العليا للوطن، والتي تعني مصلحة الجميع))(١١). وهي ((نزعة سلوكية بين افراد الامة تؤدي لبلورة حالة من التماثل والتطابق فيما بينهم لخلق شعور وطني موحد يحمي ويعزز خصوصيتهم))(١٢). وتتضمن الهوية الوطنية الجامعة عدة مقومات، اهمها: (١٣)

١) شكل ومضمون النظام السياسي، ان طبيعة النظام السياسي وقياداته وسياساته تؤدي دوراً اساسياً ايجابياً او سلباً في توفير المناخ الوقائي والتعايش السلمي او تفكيكه او تمزيقه، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع ويلبي احتياجاتهم

ويشبع رغباتهم ويحقق اعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم يكون قد خطى خطوات كبيرة ومتقدمة في تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن.

٢) الشراكة الشاملة، ان النظام السياسي الذي يبسط مبدأ الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقة بين المركز والاطراف ويعمل على ترسيخ النظام اللامركزي تحقيقاً للتوازن والتوافق وتوزيع الحقوق والواجبات والمهام الوطنية، ويعطي الاطراف والاجزاء هامشاً اوسع في تملك وتسيير المؤسسات الادارية والوظائف الحياتية سيكون اكثر اقتداراً في تحقيق هوية وطنية جامعة ومشتركة.

٣) الشعب، ويعد ركن اساسي وعمود فقري في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق خيار التوافق الاهلي، وهنا يتطلب ضرورة الاعتراف بالأخر واحترامه، فلا تعايش بدون انفتاح وتواصل وتفاعل، إذ تبرز اهمية تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب المختلفة على قاعدة التعايش والتسامح والتعددية وحقوق الانسان والشراكة الوطنية، القائمة على قاعدة الوفاق والتفاهم والثقة والمسؤولية المتبادلة، إذ تعبر الهوية الوطنية الجامعة عن المجموعات الثقافية وغير الثقافية التي تميز شعب ما، وكلما كان هذا الشعب واعياً ومدركاً لأهمية الاخرين واهمية وطنه، كلما ترسخت الروح الوطنية لديه والانتماء الوطني وعلى العكس اذا ما غاب هذا الوعي او تفرع على الولاءات الاخرى على حساب الهوية الوطنية كلما عجزت الدولة عن حل ازمة الهوية الوطنية. وتتكون الهوية الوطنية من عدة مكونات، هي: (٤ ١

١. وطن تاريخي مشترك.
٢. ذاكرة تاريخية مشتركة.
٣. ثقافة شعبية مشتركة.
٤. منظومة حقوق وواجبات مشتركة.

وهنالك عدد من المبادئ التي تحدد الهوية الوطنية، وهي: (٥

١. ان تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند الى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع ابناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

٢. ان تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة بمعنى انها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها، وهذا يجعلها هوية وطنية بحق وليست تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

٣. ان تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي – الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الاسس الواردة في المبدأين اعلاه، واساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الاقليمي والدولي من جهة اخرى.

أما ابعاد الهوية الوطنية، فهي: ( )

١. البعد السياسي الذي يتجلى في احساس الفرد بالانتماء الى الوطن.
٢. البعد الثقافي الذي يتجلى فيما يوفره الوطن من حقوق تحافظ على الهوية الوطنية وتدعمها.
٣. البعد الاقتصادي وتستهدف اشباع الحاجات المادية الاساسية للأفراد.
٤. البعد المعرفي والحضاري والذي يشمله من احترام لخصوصية الهوية الثقافية والحضارية.
٥. البعد المهاري ويقصد بها المهارات الفكرية مثل القدرة على التفكير الناقد والتحليل وحل المشكلات.
٦. البعد الاجتماعي ويقصد به الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم.
٧. البعد الاخلاقي او القيمي ويعني اشاعة قيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى.

المبحث الثاني/ واقع الهوية الجامعة في العراق: الاشكاليات والمعوقات

يتميز المجتمع العراقي بميزة التعددية القومية والدينية والمذهبية، ولكل من هذه المكونات خصائصها المميزة، إذ تتعايش في العراق اديان ومذاهب وقوميات متقاربة تارة ومتباعدة تارة اخرى، إذ يعاني عراق اليوم من ازمة هوية ظاهرة ونستطيع القول ان هذه الازمة ترجع الى تأسيس الدولة الوطنية فلم يتفق العراقيون على هوية وطنية جامعة( ). فسمة التعددية على التكوين الاجتماعي العراقي ليست مشكلة بحد ذاتها، لأن معظم مجتمعات العالم ذات طبيعة تعددية بهذا الشكل او ذاك، ولكن المشكلة في حالة كل مجتمع تعددي بما في ذلك المجتمع العراقي انما تكمن في معاناته من امرين، هما: ( )

الامر الاول: غلبة عوامل التفرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع العراقي.

الامر الثاني: فشل الاساليب الحكومية والاهلية لإدارة علاقات التفاعل بين التنوعات المجتمعية بما يهدد استقرار الدولة وحتى استمرارها.

فالوضع في العراق بدأ يختلف بعد احداث الكويت، وخاصة مع بدء التدخل الدولي المباشر بالشأن العراقي، وفرض ما سمي بمناطق حظر الطيران على مناطق بعينها، إذ بدأ التركيز على ان العراق يتضمن ثلاثة مكونات، هي التي تمثل العراق الجديد وشخصيته الجديدة، وبولاء جديد، فلم يعد الولاء للمركز كما كان، فإن تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال واولها مجلس الحكم على مبادئ جديدة، بدخول الاطراف الثلاثة (الشيعة والسنة والاكراد) على قدم المساواة مؤشر لنقطة بداية تأسيس لشخصية عراقية جديدة، يكون الولاء بها متشعباً اكثر مما مضى، فالانتماء القومي للأكراد ربما يفوق انتمائهم الوطني

للعراق، وان الارتباط الكردي مع الوطن في عراق اليوم، لا يمثل سوى المصلحة الشخصية، والتي ينالها من الاندماج بالوطن، ونجد ان الشعور المذهبي قد تزايد اثره لدى العراقيين باختلاف انتماءاتهم المذهبية والدينية، فالشخصية العراقية لم تعد هي الشخصية العراقية القديمة، انما هي شخصية جديدة اختلفت ولاءاتها واختلفت اهتماماتها، واختلفت حتى اهدافها[١٩].

إذ ادارت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ البلاد بأسلوب لا يعترف حقيقة بالتعددية الثقافية ولا يراعي متطلباتها، فقد فشلت في بناء روح المواطنة العراقية، وعجزت عن خلق هوية وطنية كلية جامعة وشاملة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية العراقية واستيعاب هوياتها الفرعية، وان نشأة واستمرار اشكالية الهوية في العراق لا ترتبط بالعوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية الداخلية فحسب، بل وترتبط ايضاً بتدخلات القوى الاقليمية والدولية في الشأن العراقي، وهو ما تجلى في تحديدها لهوية اجزاء من المكون الاجتماعي العراقي العام، وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية والتغاضي عن انتماءاتها الدينية والطائفية، وتحديدها لهوية جزء اخر من المكون الاجتماعي العراق العام وتعاملها معه بدلالة انتماءاته الدينية والمذهبية، عن انتمائه القومي، حيث تسببت هذه التحديدات وقبول المكونات المجتمعية العراقية بها وسكوتها عنها في فتح الطريق امام التدخلات الخارجية في الشأن العراقي، مما نتج عنه في النهاية عملية سياسية سقيمة قائمة على المحاصصة الطائفية والقومية، وديمقراطية يقال انها توافقية لكنها في واقع الحال (توافقية) لأنها تسببت في ايقاف احوال البلاد ورجوعها الى الوراء، اضافة الى عمليات واسعة للقتل والتهجير على الهوية[٢٠].

فأزمة الهوية الجامعة في العراق، نجدها واضحة من خلال الاطروحات المتقاطعة بين السياسيين ورجال الفكر والدين الذين يحاولون اعادة صياغة، او تأسيس هوية موحدة تعني العراق[٢١]، فالتهميش الذي وقع على الطوائف والاقليات له اثراً كبيراً في تقوية بنى الطوائف والاقليات والتفاف اتباعها، مما جعل من هذه الهويات الفرعية تشكل بديلاً عن الهوية الوطنية التي كان يجب ان يكون تشكلها مظلة للجميع بصرف النظر عن اي متغير عرفي او ديني، فأي اهمال او تهميش للهويات الفرعية جعل منها عامل الغاء للمواطنة، ومن ثم اصبحت هذه الهويات تشكل نقاط خلل في النسيج الوطني، تسلل منها عوامل التشرذم وامراض الفرقة وتجزئة الوطن، فتحولت الى عوامل هدم يستغلها العاملون على بناء مصالحهم وتطبيق برنامجهم التقسيمي للوطن من خلال استغلالهم لهذه الاخطاء التي تصيب الهوية الوطنية[٢٢].

إن غياب البناء الديمقراطي السليم والحوار بين الفئات الاجتماعية المختلفة في العراق نتيجة التراكمات الطويلة من السياسات للأنظمة السابقة، ولدت ردود افعال كبيرة، ان تكون الهوية الوطنية لا تلبي طموحاتها وحقوقها، وغذت هذه الفكرة المجموعات الاجتماعية التي استفادت من وجود هذه الهويات، لذلك فأن ذلك يمثل اثراً سلبياً على نضج الهوية العراقية والمجتمع العراقي، ولا تقع المسؤولية في اشكالية بناء الهوية

الوطنية العراقية على الفرد العراقي فحسب، بل يتعداه في المسؤولية الى جهة اخرى الا وهي الدولة، فنجد ان الدولة العراقية منذ تأسيسها في العام ١٩٢١ عجزت عن بناء هوية وطنية للدولة العراقية قائمة على اساس المواطنة، بل انها فشلت في القضاء او تقليص الانتماءات الفرعية في العراق[٢]، حيث ان عدم الاستقرار داخّل المجتمع العراقي استمر وازداد معه صراع الهويات الطائفية والقومية، بحيث اصبح هذا الصراع هو صراع وجود بل صراع بقاء والغاء الاخر، وخاصة في فترات الاحتقان الطائفي التي مرَّ بها العراق، مع عجز الدولة امام هذا الصراع بسبب ضعف الدولة وعدم قدرتها على تطبيق القوانين بحيث يشعر الفرد العراقي بأن هذه القوانين هي الضامن لهويته وحقوقه، إذ ان الاشكالية التي تواجهها هي عدم الاعتراف في المشكلة وهي ان الهوية الوطنية في العراق في حالة ازمة وضعف[٣].

وان ازمة الهوية لا تنبع من الداخل بقدر ما هي متأتية من الخارج، اي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وهو ما يؤدي الى ازمة هوية، وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع الى التعصب والتمييز العرقي او الديني او الطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار، والحال ان ازمة الهوية في العراق قبل كل شيء ازمة حرية وازمة وعي بها وازمة تفاهم وحوار مع الاخر، بمعنى اخر هي ازمة مواطنة لم تتبلور وازمة دولة لم تنضج وازمة تقاسم سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وانسانيته[٤].

وان انتشار الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة وداعش في مناطق عديدة من العراق، ادى الى تزايد دور الدولة وقيامها على تطبيق القانون ومحاربة الجماعات المسلحة مهما كان توجهها، فضلاً عن اعطاء تطمينات الى القوى المتخوفة من تهميشها، كما ان الجماعات الرافضة للدخول في العملية السياسية وجدت نفسها تعاني من سطوة تنظيم القاعدة وداعش، وتطبيق فكر جديد على الواقع العراقي، وجاء اعلان الرئيس الامريكي باراك اوباما وخطته بالانسحاب من العراق في ٣١/ ٨/ ٢٠١٠ من اجل الايفاء بوعوده الانتخابية التي قطعها لناخبيه ابان الانتخابات الامريكية، وتكون مهمة القوات الامريكية في العراق تقوم على ما يأتي: ((اولها التدريب والتجهيز وتقديم المشورة للقوات العراقية، فضلاً عن المساهمة بعمليات مكافحة الارهاب))، جعل الحاجة الى تعزيز الهوية الوطنية الجامعة داخل المجتمع العراقي، لكن هذا الاعلان ولدَّ مخاوف كبيرة حول ان انسحاب القوات الامريكية سيترك فراغاً ويجعل المجتمع عرضة للصراعات الطائفية والقومية، وخاصة مع ضعف مؤسسات الدولة منها الجيش والشرطة، جعل هذا التخوف كبيراً وينعكس على بنية المجتمع واستقراره، فضلاً عن إن الهويات الفرعية اصبحت السمة الطاغية على الهوية الوطنية الجامعة، مما اعطى الفرد العراقي تخوفاً من وقوع صراع مجتمعي سواء كان قومياً او طائفياً، حيث ان المشكلة الكبرى التي قد يتعرض لها العراق هو تفتيت العراق الى كيانات قومية وطائفية وبهذا تتمزق الهوية الوطنية العراقية الى هويات

متعددة ويضمحل شعور المواطنة والانتماء للعراق. فالمشكلة في العراق تتمحور حول عدم الاعتراف بالمشكلات المتعددة وفي مقدمتها ازمة الهوية الوطنية في العراق وضعف المواطنة وتسييد الولاءات الفرعية والعصبية. فعلى الرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي والجغرافي، إلا أنها لم تعتد اسلوب بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية التي لم تجد قبولاً لدى النخب السياسية التي قادت عملية انشاء العراق الحديث. ويعني ذلك ان مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية لم يتجه الى مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية وكما حددتها الايديولوجيا القومية والدينية السياسية. وان اشكالية الهوية في العراق لم ترتبط بالعوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية الداخلية فحسب. بل ارتبطت في جانب اخر منها ايضاً بتدخل القوى الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن العراقي. لاسيما بعد العام ٢٠٠٣ عبر تحديدها لهوية اجزاء من المكون الاجتماعي العراقي العام وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية والتغاضي عن انتماءاتها الدينية والطائفية. وتحديد هوية جزء اخر من المكون الاجتماعي العراقي العام وتعاملها معه بدلالة انتماءاته الدينية – المذهبية والتغاضي عن انتماءاته القومي. مما يؤدي الى اختلال النظام القائم على اساس المساواة بين جميع الافراد. بالرغم من القوانين التي شرعت في العراق والتي تعد من القوانين الجيدة في المنطقة. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في تطبيق هذه القوانين على ارض الواقع والمعوقات التي تقوم على تطبيقها ( ). إذ تتمثل اهم المعوقات التيْ تواجه تطبيق هوية وطنية جامعة في العراق. بـ:

١. الاختلافات العرقية والطائفية. حيث يتنامى الشعور الديني في ظل هذه الفوضى ويتجه الناس الى تنظيمات جديدة تلبي حاجاتهم فتصبح العشيرة والتكوينات القبلية هي الملاذ الذي يحقق الامن للمواطن العراقي( ). فاستمرار النزعة الطائفية المنتشرة في البنية الاجتماعية والسياسية في العراق. إذ تعد هذه النزعة من النزاعات التي تعمل على ايجاد مجتمع تسوده العصبية والانغلاق والتقوقع حول الفئات التي ينتمي لها هذه الفئات والتي تؤدي بالضرورة الى تقويض الهوية والوحدة الوطنية للبلد. فعلى الرغم من الخسار الاحتقان الطائفي بعد العام ٢٠١١ وخصوصاً بعد دحر قوات داعش (٢٠١٤). وانخفاض نسبة القتل على الهوية في العراق وانحسار وجود الجماعات المسلحة. إلا أن التخوفات من عودة العنف الطائفي مطروحة. وخاصة مع تنامي الصراعات السياسية بين القوى السياسية المختلفة في العملية السياسية. فالصراع الذي شهده العراق والاحتراب الداخلي كان صراعاً على الهوية. بل ان القتل كان على اساس الهوية الطائفية. مما جعل العراق يدخل في صراع للهويات. ولم يقتصر الامر على هذا الصراع بل دخل العراق في مرحلة اخرى هي دخول ثقافة جديدة على المجتمع العراقي. الا وهي ثقافة العنف والتكفير والتهجير. مما جعل العراق يعاني من ازمة وصراع طائفي مرير( ). ٨

٢. الصراع بين القوة السياسية العراقية وخاصة بعد عملية الانسحاب الامريكي في العراق في محاولة منها لإبراز القوة والمطالبة بمواقع صنع القرار في العراق جعل البلد يعاني

من ازمة سياسية خانقة حملت في طياتها النزعات الطائفية والتخوف من عودة الاحتراب الطائفي وصراع الهويات ( ).

٣. غياب الموقف النظري المبدئي لدى الكتل والاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من التنوع القومي والاثني والديني والثقافي في العراق، واعتبارها مسألة هامشية وثانوية، ومن ثم تجاهل حقوق الاقليات وتغييب ادوارها في البرامج السياسية العراقية بحجة الحرص على الهوية الوطنية الموحدة، والتي ليست في الحقيقة إلا هوية من يحكم ( ).

٤. ان الحركات والتيارات الايديولوجية والسياسية والطائفية والدينية لم تعمل على بناء دولة مستقرة ودائمة بقدر ما عملت على جعل بناء هذه الدولة او جزء منه مرحلة تمهيدية لكيان اتحادي اكبر يحتويها ويذيبها، مما يعني غياب المشروع الوطني لبناء دولة عراقية لدى كل التيارات التي حكمت العراق او مارست تأثيراً في سياساته ( ).

٥. تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبلية والطائفية رغم محدوديته نسبة لمجتمعات اخرى اكثر تنوعاً، اضافة الى تعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها، فضلاً عن سيطرة النزعة الابوية – البطريركية على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم واعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية ( ).

٦. الحياة السياسية والحزبية التي امتلأت بالعديد من الاحزاب والحركات، جعلت الافق السياسي للمواطن العراقي في حيرة وعدم اتزان نفسي لإبداء ميوله السياسية نحو هذا الحزب او ذاك على الرغم من ان اتفاقنا ان التعددية الحزبية هي حالة صحية في المدى القريب لكنه سيكون عبئاً سياسياً واضحاً على خيارات المواطن العراقي في المستقبل المنظور وتتجه انظار الاحزاب للانشقاق السياسي بدل من توحيد الجهود، فضلاً عن تغييب الشعب العراقي من المعادلة السياسية الوطنية فلم تنخرط جميع تشكيلات الشعب العراقي في المعادلة السياسية الجماهيرية في صنع المستقبل السياسي العراقي( ).

٧. الظروف الامنية الذي يؤثر في نفسية المواطن العراقي الذي سيراجع ذاته للتساؤل عن فرص الامان او الخطورة في حال الانتماء الى هذا الحزب او ذاك خوفاً من حصول التناحر الحزبي وامتداده الى قواعد اي حزب او حركة سياسية( ).

٨. غلبة خيار القوة العسكرية والمعالجات الامنية على اسلوب معالجة السلطة لمشكلة التنوع ووجود الاقليات، وعدم اللجوء للخيارات السلمية، إلا عند محاولة احتواء تلك المشكلة والالتفاف عليها( ).

٩. غياب مفهوم الشراكة في الوطن عن اسلوب ادارة السلطة، وعدم الالتزام بمبادئ المواطنة والمساواة التي اقرتها الدساتير العراقية، والفردية في الحكم وعدم تكليف ابناء الاقليات بشغل اي من المواقع السياسية العامة المتقدمة[٦].

المبحث الثالث/ سياسات تعزيز وترسيخ الهوية الوطنية الجامعة في العراق

ان معاناة اي مجتمع او دولة من اشكالية ضعف او غياب الهوية الكلية الجامعة، لا يجعل منها بالضرورة اشكالية ازلية، لان الهويات المختلفة يمكن ان تتعايش وتتفاعل سلمياً، والجماعات البشرية يمكن ان تغير هوياتها احياناً تغيراً جذرياً، ولكن حدوث اي من ذلك يفترض توفر شروط اهمها:[٧]

١. اقرار الهوية الام الحاضنة بشرعية وحق الوجود لكل الهويات الفرعية في اطارها والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.

٢. إدراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على الحاجات والمصالح والاهداف المشتركة بينها في إطار الهوية الام الحاضنة، وان الانتماء للهوية الام والتفاعل الايجابي في اطارها هو شرط تلبية تلك الاحتياجات وضمان المصالح وتحقيق الاهداف.

٣. إدراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على التهديدات والمخاطر المشتركة التي توجهها في إطار الهوية الام الحاضنة، وان الانتماء للهوية الام والتفاعل الايجابي في اطارها هو شرط مواجهتها والتصدي لها.

٤. قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على تحقيق المصالحة الفعلية مع نفسها اولاً ومع الهويات المجتمعية العراقية الفرعية التي تحتضنها ثانياً على قاعدة الاعتراف بشرعية وجود هذه الهويات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية النظرية والعملية لتحقيق مساواة في الحقوق والواجبات.

٥. قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على احتضان الهويات المجتمعية العراقية الفرعية عبر التطبيق الفعلي للمعادلة التالية:

تحقيق الهوية الوطنية الجامعة = تأمين مصالح الهويات الفرعية + تطمين المخاوف

ويمثل الاعتراف المتبادل بالهوية واحترام حقوقها وحرياتها الجوهر والقاسم المشترك بين كل هذه الشروط، ولا يستدعي هذا الاعتراف ولا يستوجب بالضرورة لا الغاء الهويات الفرعية الخاصة ولا يمنع اندماجها في الهوية المجتمعية السياسية الكلية العامة (الهوية الوطنية) بل يمهد في الحقيقة ويؤسس لإعلاء شأن الهوية الوطنية الجامعة او الموحدة، ولا يمكن ان تتوفر هذه الشروط اذا لم تتحقق المصالحة مع الذات ومع الاخر فعلياً، وهي لم تتحقق في العراق حتى الآن بفعل الاختلافات الجذرية بين مبادئ واهداف العمل السياسي والاجتماعي للقوى والكتل السياسية، واستمرارها في العمل ضد بعضها عبر حشد انفسها على قاعدة المحاصصة والهويات الفرعية والطائفية[٨].

إن العراق بعد التغييرات التي مرَّ بها يحتاج الى بناء هوية وطنية عراقية تبتعد عن اي سلبيات وتراكمات لها علاقة بالعهود الماضية قائمة على فرض الهوية بالقوة الى هوية تجمع المشتركات تقوم على اساس التسامح وتقبل الاخر مهما كان اختلافه، وان تكون المواطنة هي المعيار لبناء الهوية لتبديد اي مخاوفات موجودة( )، مع تعزيز ثقافة المشاركة من اجل ترسيخ الهوية الوطنية التي تعمل على الحفاظ على حقوقهم، وليس المشاركة التي تقوم على اساس الهوية الطائفية والقومية والدينية، بل لابد ان تقوم على اساس المواطنة لكل العراقيين، والوعي المجتمعي بالهوية الواحدة التي تجمعهم دون اي تفرقة بحيث تحافظ على خصوصيته وانتماءه الشخصي دون اي ضغوط وهذا لا يقوم الا على اساس الوعي( ).

كما ان من ضمن الاشكاليات التي لابد الاخذ بها وخاصة بعد الانسحاب الاميركي، الحاجة الى استيعاب الفئات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع (غير الحزبية) او الاغلبية الصامتة والتي لها دور كبير في اي تغيير، ووضع استراتيجية لإشراكهم في صنع القرار سواء من خلال مؤسسات رسمية او شعبية، لان الاحباط الذي يعانيه الفرد العراقي يؤدي بالنتيجة الى العزوف عن اي مشاركة مجتمعية او سياسية تؤثر على الواقع المجتمعي في العراق( )، فأن الطريق الاسلم للتعامل مع الهويات المتعددة في المجتمع العراقي التي ينتمي اليها الافراد ضمن اطار الهوية الوطنية الواحدة، بحيث لا يصبح هناك تعارض بين هذه الهويات على اساس المساواة وحرية التعبير( )، فضلاً عن تعزيز روح وثقافة التسامح بين فئات المجتمع العراقي ككل والابتعاد عن الاحتقان والاحتراب، والبحث في المشتركات بين هذه الهويات المتنوعة، وان يكون الجامع لهذه المشتركات الوطن الواحد والتاريخ الطويل من التعايش بينها( ).

ان المجتمع العراقي اليوم هو بأمس الحاجة الى تأسيس هوية وطنية جامعة وعامة تكون بمثابة المرجعية لجميع اطيافه وتياراته، وبالتالي تتيح للجميع فرص الارتقاء بوعيهم التقليدي الى مستوى ادراك ولائهم الوطني الموحد، بدلاً من ان يندفع كل فرد عراقي الى تلمس سبل خلاصه بنفسه والبحث عن حقيقة وجوده بمفرده، وان بناء الدولة يتم بصورة اساسية على المستوى المؤسساتي، ولكن هذا لا يكفي لأنه يحتاج الى الاعتماد على الفاعل السياسي الذي يتوقف عليه تكوين وجود هذه الدولة، ومن هنا نرى بأن هذه العملية ترافقها عملية اخرى على المستوى الاجتماعي والثقافي وهي بناء الامة، وهي عملية تهدف الى خلق وانشاء هوية جماعية على المستوى الجمعي للمجتمع ككل( )، ويتم ذلك من خلال سياسات واستراتيجيات، تتمثل بـ :

١. العمل على نجاح واستمرار الدولة المتمثلة بنظامها السياسي ودولة مواطنة ديمقراطية عادلة حامية لحقوق جميع مكوناتها، من خلال: ( )

- تشريع قوانين تكافح التمييز بين المواطنين خاصة في مجال التعيينات بوظائف الدولة، ومصادقة البرلمان على التعيينات في المناصب العليا قبل ان تصبح نافذة المفعول.

- تشريع عقوبات قانونية ضد من يمارس التمييز او يثير مشاعر العداء والكراهية بين المواطنين العراقيين على اساس هذا التمييز.

- تشكيل هيئة مراقبة لمتابعة تنفيذ التشريعات القانونية المانعة للتمييز بين المواطنين لرفع الغبن عنهم، لأجل معاقبة الجهة الممارسة للتمييز وفضحها في وسائل الاعلام.

٢. السعي الى تعزيز قوة الدولة وفرض سيادة القانون بما يؤدي الى طمأنة الفرد العراقي وضمان امنه بعد الانسحاب وابعاد التخوفات من انهيار الدولة او عدم القيان بواجبها تجاه مواطنيها( )، مع ايجاد حلول شاملة للمشاكل التي يتضمنها الدستور وخاصة المناطق المتنازع عليها، وهذا الحل لا يمكن ايجاده في المرحلة التي يمر بها العراق لأنها مرحلة تحول شاملة ومن ثم فإن اتخاذ اية قرارات ستؤدي الى نتائج سلبية على بنية المجتمع، فالحل لهذه الاشكالية هو معالجة المشكلة بعد استقرار العراق في السنوات القادمة، بحيث ترسخ قيم الهوية والمواطنة في المجتمع العراقي ولا تكون المعالجات هي ردة فعل لسياسات خاطئة.

٣. توحيد الخطاب السياسي الرسمي وجعله يتسق مع المصلحة الوطنية العليا لا ان يكون خاضعاً لاعتبارات ايديولوجية او جهوية معينة، حتى تتعزز ثقة الجماهير بنخبتهم الحاكمة، بما يتيح لهم الالتفاف حولها والعمل سوية على بناء الهوية الوطنية العراقية. اما على المستوى الثقافي فأنه يستند الى فكرة ان بناء هوية وطنية عراقية هو امر يتوقف على مدى وعي المجتمع العراقي لذاته، ومدى قدرته على تشكيل لغة ثقافية مشتركة للتفاهم بين التكوينات الاجتماعية وفتح باب الحوار الوطني على اسس ثقافية تنويرية منفتحة يمكن من خلالها استيعاب الهويات المتنوعة ضمن سياق الهوية الوطنية الواحدة، إذ يشير التسامح الاجتماعي الى الاعتراف صراحة بالانتماء المختلف والمتباين لأفراد المجتمع الواحد الى تكوينات قبلية واثنية ولغوية ودينية مختلفة دون ان يؤثر ذلك الانتماء على مبدأ الولاء للوطن الواحد والدولة والواحدة( ). ٧

٤. العمل على تعزيز قيم المصالحة الوطنية على أسس واقعية عن طريق توسيع قاعدة الشراكة الشعبية لكل ابناء المجتمع العراقي، وعلى كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها اولويات للمصالحة الوطنية الحقيقية وتقبل الاخر مهما كان اختلافه وضمان حقوقه، لأجل ايصال قناعة لدى مختلف فئات المجتمع بأن الدولة هي الحافظة لحقوقهم وعدم الانضواء تحت هويات فرعية ضيقة، ولتحقيق ذلك: ( ) ٨ ٤

- العمل من اجل القضاء على مصادر الدكتاتورية، عبر تحقيق فكرة الحق والقانون والدولة والشرعية.

- العمل من اجل القضاء على بقايا الدكتاتورية، عبر الخلايا الحيوية للمجتمع المدني وتفتيت البنى التقليدية للمجتمع وتحقيق الحرية الفردية.

- العمل على التنظيم العقلاني والديمقراطي للتطور الاقتصادي، والتنظيم الحقوقي من جانب الدولة لمجريات التطور الاقتصادي العام، نتيجة اعتماد فكرة اقتصاد السوق.

٥. الحاجة الى ارتقاء القوى السياسية العراقية وتكريسها الى قناعة قائمة على نبذ المحاصصة وتعزيز المشاركة لجميع العراقيين دون استثناء على اساس الحوار وتقبل الاخر وتجاوز الولاءات والانتماءات الضيقة( )، مع تعزيز قيم المصالحة الوطنية على اسس واقعية تقوم على اساس المشاركة وتقبل الاخر مهما كان اختلافه وضمان حقوق الاخر، والمصالحة تقوم على مستويات عدة ومنها الحوار بين الحكومة من جهة والقوى السياسية المعارضة داخل العملية السياسية من جهة اخرى، اما المستوى الثاني فهو الحوار بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية والاطراف المعترضة في دخول العملية السياسية، اما المستوى الثالث فهو الحوار بين القوى السياسية المختلفة المكونة للحكومة والمجتمع بكل تنوعاته، وهو الجزء الاهم في هذه المستويات من اجل ايصال قناعة لدى فئات المجتمع المتنوعة، ان الدولة هي الحافظة لحقوقهم وليس الانضواء تحت فئات وهويات ضيقة( ).

٦. الاخذ والعمل بالديمقراطية لأنها تحقق مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي والتغيير السلمي المدني وليس الانقلابي المفاجئ، ويبرز دور الديمقراطية في هذا التعايش بحيث يمكن اعادة بناء روح التضامن الوطني والاجتماعي وتحقيق الاندماج الاجتماعي، بحيث لا يبقى في المجتمع من يشعر انه غريب في بلده او محروم كلياً من ثمرات جهده( )، مع الاتفاق على شرعية السلطة القائمة وممارستها السياسية وفقاً لقواعد الدستور وقبول افراد المجتمع بها عن طريق اعتماد التوافقية الدستورية التي تقر بالمساواة السياسية بين المواطنين عبر مبدأين اساسيين هما المساواة والديمقراطية( ).

٧. احترام الثقافة السياسية الوطنية العليا، حيث ان انتماء الفرد الى الثقافة الوطنية العليا هو اساس الانتماء الى الجماعة الوطنية لأنه قاعدة المساواة في الاشتراك بالسلطة فسيطرة الثقافة العليا على الثقافات الدنيا تلغي التفاوت في الاشتراك في السلطة، حيث ان هذا التفاوت الذي يقوم عليه في البداية العزل السياسي لبعض الجماعات يولد من فقدان ثقافة عليا مشتركة، كما انه لا تصبح الثقافة الوطنية ثقافة شاملة وشمولية بالمقارنة مع الثقافات الفرعية الان كان محركها الاساسي هو بناء الدولة وليس المذاهب( )، مع خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل مجموعة بأنها عراقية ومتساوية مع غيرها من المجموعات الاخرى المكونة للمجتمع في الحقوق والواجبات، وعندها سوف لن يتعارض الولاء لتلك المجموعات مع الولاء للوطن والهوية الوطنية( ).

٨. تأسيس العلاقات بين مكونات المجتمع والدولة على اسس وطنية تتجاوز كل الاطر والعناوين الضيقة بحيث يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والاطياف هي الهوية الجامعة والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية وانما تعني ايضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل مواطن( )، مع التوازن ما بين الهوية الوطنية العراقية الجامعة والهويات الخاصة، من خلال: ( )

- التخلص من فكرة الجغرافيا القومية في العراق بسبب كون العراق كياناً تاريخياً ثقافياً تداخلت فيه الاقوام والامم والشعوب.
- التخلص من فكرة العرق وليس من فكرة القومية في المواقف العملية والخطاب السياسي.
- الغاء الفكرة الطائفية بشكل عام وتجريم الطائفية السياسية بشكل خاص.

٩. تحقيق مبدأ الشراكة في الوطن عن طريق التعيين في الجيش والاجهزة الامنية، بما يحقق التوازن بين مكونات المجتمع ككل وبما يتناسب مع عدد ونسبة نفوس كل مكون من مكونات المجتمع العراقي، وبموجب معيار الكفاءة وليس الانتماء الى اية مكون، وهنا يتولد الشعور بالولاء للدولة من جانب مواطنيها واجهزتها، لأنها الضامنة لحقوقهم وحرياتهم.

١٠. العمل على معاملة المناسبات الدينية والقومية على قدم المساواة في الاهتمام وابرازها في وسائل الاعلام الحكومية على انها مناسبات وطنية، والتأكيد على ان الدين هو علاقة او رابطة روحية بين الانسان وخالقه مستندة على مبادئ اخلاقية ودينية سامية ترفض التمييز والغلو والاستعلاء والتطرف والعنف يجب احترامها من قبل الاخرين لضمان تفاعل حقيقي بين الاديان ومعتنقيها ضمن المجتمع والوطن الواحد(٧).

١١. محاربة الفساد بكل انواعه السياسي والاداري في المجتمع والدولة وتشريع القواعد الدستورية والقوانين التي تكفل معاقبة المفسدين وضمان استقلال القضاء والاجهزة الرقابية ومحاسبتها لتقوم بأدوارها في هذا المجال لخطورة الفساد في تهديد امن واستقرار كيان المجتمع والدول في العراق(٨).

١٢. الاخذ بمبدأ وثقافة التسامح لكونه احد القيم التي يعتدها المجتمع المدني للخروج من ازمة الصراع الديني والسياسي على اساس التكافئ من الحقوق السياسية والعقيدية بعيداً عن الاقصاء والتهميش اي ان تحليل الصراع الى ساحة للحوار والتفاهم والتعايش المشترك، وهذا ما يحتاجه العراق اليوم للخروج من ازمة التراكمات التاريخية والصراعات الكامنة(٥)، مع العمل على حل الاشكالية التقليدية للهوية التي تتراوح ما بين العشيرة والطائفة او القومية التي تتنافس مع الهوية الوطنية، عن طريق خلق شعور مشترك بين افراد المجتمع العراقي بأن الوطن هو للجميع وان هوياتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم الى وطنهم المحدد اقليمياً، فلابد من اقرار مجتمعي ومن ثم دستوري لهذه الهويات التعددية لتمثل هويات دينية واجتماعية وليست سياسية، بإمكانها تشكيل روابط اجتماعية ودينية تدافع عن مصالح اعضائها بوصفها منظومات اجتماعية ودينية وليست سياسية(٦).

١٣. حاجة العراق اليوم الى تفعيل المؤسسات المدنية في العراق تعمل على تحقيق الحريات والحقوق المدنية والعسكرية والسياسية وتعمل على نقل المجتمع العراقي الى مراحل

متقدمة من النهوض الفكري والثقافي في المجتمع العراقي والتي تعمل على نمو الهوية الوطنية العراقية الجامعة[١].

١٤. تجاوز كل ما من شأنه ترسيخ مظاهر الاستقطاب الطائفي والعرقي، بما يضمن تجاوز مظاهر التشرذم والاختلال في البنية المجتمعية العراقية، من خلال تعزيز وتفعيل الاداء السياسي الحكومي، وعلى وجه الخصوص المتعلق بحياة الناس اليومية، فمتى ما شعر المواطن بأن متطلباته واحتياجاته الاساسية قد تحققن على يد النظام، فأن ذلك ينمي لديه شعوراً وطنياً لحقوق المواطنة التي تشكل احد الاركان الاساسية لبناء الهوية الوطنية الجامعة[٢].

١٥. ان تناغم وانسجام الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة بل وحتى المختلفة والتعايش السلمي الايجابي بينها في اطر هوية (ام حاضنة) كـ (العراقية مثلاً)، يتطلب توفر شروط ومقتضيات، هي:[٣]

- اقرار الهوية الام الحاضنة بشرعية وحق الوجود لكل الهويات الفرعية في اطارها والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.
- اقرار كل هوية فرعية للهوية او الهويات الاخرى المختلفة عنها بشرعية وحق الوجود والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.
- إدراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على التهديدات والمخاطر المشتركة التي تواجهها في إطار الهوية الام الحاضنة، وان الانتماء للهوية الام والتفاعل الايجابي في اطارها هو شرك مواجهتها والتصدي لها.

١٦. الاقرار بالتنوع العرقي والديني والمذهبي للشعب العراقي، وهنا سيكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية العراقية الجامعة، حين لا يكون هناك مجال لأية نزعة استعلائية من اية جهة كانت ازاء المجموعات الاخرى، مع الاقرار بالتنوع الثقافي واللغوي بما يخلق قاعدة اساسية من الشعور والممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الاخرين الثقافية الخاصة، اضافة الى الاقرار بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الافكار والآراء ان تزدهر بحرية ودونما وصاية من احد، والشرط الوحيد لهذا المقوم الاخير هو ان لا ينطوي التنوع السياسي على اي تحريض صراحة او ضمناً، للاحتراب الداخلي او ينسف احد اسس الهوية الوطنية العراقية[٤].

١٧. تجاوز اطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات واطر وطنية شاملة، اي اقامة جهاز سياسي واداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل، وهذا لا يعني في كل الاحوال القضاء على خصوصية الجماعات الاثنية الفرعية ضمن اطار الجماعة الوطنية الشاكلة التي تضم عموم الجماعات الوطنية، فضلاً عن اعادة النظر بترتيب مكونات الهوية الوطنية، من خلال الحوار الوطني بين المكونات الاساسية من اجل رفع هواجس الخوف والخشية وعدم الثقة التي تراكمت خلال الفترة الزمنية المنصرمة[٥].

١٨. السير الجدي نحو المصالحة، وما نعنيه بالجدي هي ان تكون مؤسسة الحكومة المبادر الاول في طرح مشاريع التقارب ورفع حالات التمييز بكل اشكالها، وان تكون الحكومة داعمة لمبادرات الاطراف السياسية الاخرى المشتركة في العملية السياسية واستيعاب غير المشتركة ومحاورتها، وتلك المهمة مع صعوبتها وتعقيدها بسبب انعدام الثقة بين الاطراف السياسية والشك المتبادل في نوايا الاخرين، مع العمل على توجيه الانظار الى المستقبل بسياقات عملية كالشروع في مرحلة اعادة الاعمار، تلك المهمة من شأنها ان تقلل الشكوك المتبادلة بين الاطراف على خلفية النظر الى الماضي وما يثيره من نزعات استعداء وثأر وانتقام(٦).

١٩. العمل على بناء هوية وطنية عراقية تقوم على التراث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي انتجته كافة الفئات الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي العراقي والذي تراكم عبر السنوات الطويلة، ودمجه على اساس التجربة المشتركة الايجابية للفئات كافة، من خلال سياسات حكومية تقوم على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وبناء المؤسسات والابتعاد عن الفئوية والجغرافية، ووضع سياسات تساعد على رفع مستوى الاندماج الاجتماعي لفئات المجتمع العراقي كافة، من خلال ابراز التنوع في التراق واعتباره مصدر اثراء لدعم مسيرة بناء الدولة العراقية الحديثة، وتعميق التجربة الديمقراطية باعتبارها تجربة تساعد على تحقيق مبدأ العدالة وتعمق المشاركة للمواطنين كافة(٧).

الخاتمة

ان الهوية الوطنية رابطة قانونية وسياسية واجتماعية قائمة بين الفرد ودولته وهي اعلى درجات المواطنة والانتماء الى الوطن، إذ بموجبه يتمتع الفرد بجنسية الدولة التي ينتمي اليها على اساس تمتعه وممارسته لحقوقه وحرياته العامة من دون اية انتهاكات غير قانونية مقابل ان يقوم بالواجبات والالتزامات المكلفة به قانوناً وفقاً للدستور والقوانين الاخرى استناداً الى النظام القانوني المتبع في الدولة.

إذ اصبحت الهوية الوطنية الجامعة وضعاً قانونياً يترتب عليه حقوق وحريات يتمتع بها الفرد وعليه واجبات يتحمل مسؤولياته اتجاه الدولة، من خلال ابعادها السياسية والوطنية والدولية على حد سواء، فالهوية الوطنية الجامعة علاقة تتجاوز روابط الدم والقرابة والانتماء الى العشيرة والقبيلة وهذه الرابطة تتحول الى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة والدولة.

وتوصل البحث الى عدة توصيات، اهمها:

١. ضرورة ان تهتم الدولة بترسيخ الوعي الاجتماعي بأهمية الهوية الوطنية الجامعة لاستقرار المجتمع واستمراره على حد سواء، مع نبذ العنصرية والطائفية ورفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية.

٢. ضرورة تسليط الضوء على اهمية الدور الذي تلعبه الهوية الوطنية الجامعة في الاستقرار السياسي والمجتمعي بين ابناء المجتمع الواحد.

٣. ضرورة اعتماد أسس وآليات صحيحة ملائمة ومنسجمة مع واقع المجتمع، لضمان نجاح تحقيق ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة في سبيل انجاز السلم الاجتماعي، مع اقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين مكونات المجتمع العراقي.

٤. قيام نظام سياسي يؤمن بالتعددية، ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل افراد الشعب العراقي دون تمييز، ويضمن مساهمة الجميع في صنع القرار العراقي، وحصول ابناء الجماعات الوطنية على نصيب عادل من السلطة يتناسب مع وزنها السكاني.

٥. العمل على تجاوز السلبيات التي حدثت داخل المجتمع العراقي بعد الاحتلال الامريكي في عام ٢٠٠٣، من خلال تعزيز ثقافة التسامح والحوار واقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين مكونات المجتمع العراقي، وترسيخها بين جميع ابناء المجتمع.

٦. اعتماد على وسائل تنشئة اجتماعية وسياسية تعزز الروابط والصلات بين ابناء المجتمع من جهة وبينهم وبين النظام السياسي من جهة اخرى، من خلال التأكيد على نبذ ومحاربة الارهاب عبر الاجماع الوطني من قبل كافة مكونات المجتمع.

٧. ضرورة تبني مؤسسات الدولة برنامج عمل لاستثمار الكفاءات الوطنية بعيداً عن المحاصصة الطائفية لضمان الولاء الوطني بهدف زيادة كفاءة اداء المؤسسات الحكومية.

٨. الارتقاء بوعي مكونات المجتمع العراقي، عبر القنوات والوسائل المتعددة، وذلك عبر توعيتها بالأساليب الصحيحة للتنشئة الاجتماعية – السياسية، بما يجعلها أكثر وعياً ونضجاً واستيعاباً لمتغيرات الواقع الاجتماعي.

٩. اجراء البحوث الخاصة بواقع الهوية الوطنية الجامعة في العراق، والوقوف عند اهم المشكلات التي تحول دون ترسيخها وتعزيزها في المجتمع العراقي.

١٠. مطالبة تعديل الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ بتوفير وكفالة كافة الحقوق والحريات العامة كافة التي تتوافق مع الاعلانات والصكوك والعهود الدولية عند تعديل الدستور لأنها الاساس والمقوم المنطقي للهوية الجامعة.

١١. مطالبة السلطة التشريعية باستخدام عبارات ومصطلحات قانونية محدد عند اعداد مشاريع القوانين وصياغتها بشكل واضح وصريح، مع تفعيل الدور الرقابي للسلطة التشريعية ولاسيما في مجال حماية الحقوق والحريات العامة ضماناً لحسن تطبيق الدستور وصيانة الهوية الوطنية العراقية، على ان لا تكون هذه الرقابة بشكل مفرط يؤدي الى دكتاتورية البرلمان، لأن دكتاتورية البرلمان أعظم من دكتاتورية الاشخاص.

١٢. دعوة السلطة التنفيذية باتخاذ اجراءات ووضع انظمة وتعليمات وايجاد آليات تضمن تنفيذ القوانين بصورة سليمة في ظل مبدأ المشروعية على ان تكون جميع اعمالها خاضعة لرقابة القضاء كونها تساهم في ارساء دعائم الهوية الوطنية وضمان الحقوق والحريات العامة.

المصادر

١) ابتسام حاتم علوان، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

٢) ابتسام محمد العامري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد (٥)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١١.

٣) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

٤) ابراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الوطنية الجامعة، ٨ شباط ٢٠٠٨، الانترنيت: ttp://ramee89.jeeran.com/8756/archive/2008/2/463128.html

٥) ابراهيم القادري، حول مفهوم الهوية ومكوناتها الاساسية، مدونات مكتوب، الانترنيت: http://histoire.maktoobblong.com.2008

٦) اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، دار ومكتبة البصائر والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١.

٧) احمد سلمان محمد شناوه، ما تبقى من الوطنية العراقية، الحوار المتمدن، العدد (٢٩٨٣)، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١، الانترنيت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212605

٨) احمد شحاذه محمد علي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية: حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٩) احمد غالب الشلاه، الهوية الوطنية العراقية: دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد/ العراق، ٢٠١٨.

١٠) احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

١١) ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (٨)، العدد (١)، جامعة القادسية، ٢٠٠٩.

١٢) حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.

١٣) حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩.

١٤) حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، السنة (١٧)، العدد (٣٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦.

١٥) حيدر قاسم الحجامي، اشكالية الهوية الوطنية، ص١. الانترنيت: http://aljad.dah.com/2010/01/1706

١٦) خليل خيف لفته، دور العامل الديني في بناء اللحمة الوطنية، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

١٧) خميس البدري، فلسفة الحكم بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد الخرب، مجلة اوراق عراقية، العدد (١)، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥.

١٨) خيري عبد الرزاق وستار جابر الجابر، المصالحة الوطنية في العراق: رؤى ومقترحات، مجلة دراسات سياسية، العدد (١٤)، بيت الحكمة، بغداد .

١٩) رشيد الخيون، المجتمع العراقي الصورة المشرقة للتعايش، مجلة اطياف، العدد (١)، ٢٠٠٩.

٢٠) ظاهر محسن هاني ونعيم حسين كرار، الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية، مجلة جامعة بلبل للعلوم الانسانية، المجلد (٢٤)، العدد (١) ٢٠١٦.

٢١) عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢٩)، بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤.

٢٢) عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠.

٢٣) عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، في: مجموعة باحثين، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥.

٢٤) عبد الحسين شعبان، ما بعد الانسحاب الامريكي من العراق، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٤١)، الانترنيت: http://www.ahewar.org

٢٥) عبد السلام ابراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا: دراسة نظرية تطبيقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٢٦) عبد الفتاح جودت السيد وطلعت حسنين اسماعيل، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل لحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، العدد (٦٦)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، يناير ٢٠١٠.

٢٧) عبد الله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، جريدة الرياض، العدد (١٣٤٤٣)، الخميس ٥ ربيع الأول ١٤٢٦، ١٤ أبريل ٢٠٠٥، الانترنيت: http://www.alriyadh.com/56435

٢٨) عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٦)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

٢٩) عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين، اشكالية الهوية رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣، مجلة السياسية والدولية، العددان (٢٨ – ٢٩)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

٣٠) عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنية ودورها في بناء الدولة العراقية، تحرير: علاء عكاب، مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، من اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، مطبعة شفيق، ٢٠١١.

٣١) عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.

٣٢) عدنان قادر عارف زنكنة، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة: دراسة تحليلية – تاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠١٤.

٣٣) علاء جبار احمد، الهوية وازمة الانتماء، المجلة السياسية والدولية، العدد (٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨.

٣٤) علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق: الاصول والحلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤١)، كليو العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٣٥) علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي، بغداد، ٢٠١٠.

٣٦) علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١ – ٢٠٠٣، ط١، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨.

٣٧) فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.

٣٨) مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ٢٠٠٩.

٣٩) مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨.

٤٠) محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.

٤١) محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة ام وهم، ط٢، شركة مجموعة العدالة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨.

٤٢) محمد هادي فرحان، الهوية الوطنية في الكويت: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
٤٣) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط٣، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.
٤٤) منى حمدي حكمت، مفهوم الاثنيات واشكالية ادارتها في العراق، مجلة دراسات دولية، العددان (٦٤ – ٦٥)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٤٥) همام حمودي، الهوية الوطنية العراقية اشكالية الاستقرار المشترك، ط١، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، ٢٠١٠.
٤٦) ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية ... منظور المخاوف ومسارات البناء، الحوار المتمدن، العدد (٢٥٧٦)، ٥ / ٣/ ٢٠٠٩.
ياسين محمد محمد عبد العال، عبد الجبار عيسى، التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع: دراسة مقارنة بين العراق والهند، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٤

---

(١) حيدر قاسم الحجامي، اشكالية الهوية الوطنية، ص١. الانترنيت: http://aljad.dah.com/2010/01/1706
(٢) علاء جبار احمد، الهوية وازمة الانتماء، المجلة السياسية والدولية، العدد (٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ص١٧٩ – ١٨٠ .
(٣) نقلاً عن: محمد هادي فرحان، الهوية الوطنية في الكويت: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٦ .
(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٧ .
(٥) نقلاً عن: ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (٨)، العدد (١)، جامعة القادسية، ٢٠٠٩، ص٢٥٨.
(٦) مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ٢٠٠٩، ص٦٩ .
(٧) د. عدنان قادر عارف زنكنة، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة: دراسة تحليلية – تاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد (٩)، العدد (٢)، ٢٠١٤، ص١٠٠ .
(٨) عبد الله بن ناجي آل مبارك، قراءة في مفهوم الوحدة الوطنية، جريدة الرياض، العدد (١٣٤٤٣)، الخميس ٥ ربيع الأول ١٤٢٦، ١٤ أبريل ٢٠٠٥، الانترنيت: http://www.alriyadh.com/56435
(٩) نقلاً عن: محمد هادي فرحان، مصدر سبق ذكره، ص٨ .
(١٠) مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ط٣، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص٤٥ .
(١١) محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والاسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٦٥.
(١٢) احمد غالب الشلاه، الهوية الوطنية العراقية: دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد/ العراق، ٢٠١٨، ص٤٠ .
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) ابراهيم القادري، حول مفهوم الهوية ومكوناتها الاساسية، مدونات مكتوب، الانترنيت: http://histoire.maktoobblong.com.2008
(١٥) ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية ... منظور المخاوف ومسارات البناء، الحوار المتمدن، العدد (٢٥٧٦)، ٥/ ٣/ ٢٠٠٩، ص٢ .

(١) عبد الفتاح جودت السيد وطلعت حسنين اسماعيل، دور الجامعة في توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، العدد (٦٦)، كلية التربية، جامعة الزقازيق، يناير ٢٠١٠، ص٣٠ .

(١) د. فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٤٤ .

(١) د. علي عباس مراد، اشكالية الهوية الوطنية في العراق: الاصول والحلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤١)، كليو العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٢٧٨.

(١) احمد سلمان محمد شناوه، ما تبقى من الوطنية العراقية، الحوار المتمدن، العدد (٢٩٨٣)، ٢٣/ ٤/ ٢٠١١، الانترنيت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212605

(٢) د. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨ .

(٢) حبيب صالح مهدي، دراسة في مفهوم الهوية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص٤٨٦ .

(٢) عبير سهام مهدي، مفهوم المواطنية ودورها في بناء الدولة العراقية، تحرير: علاء عكاب، مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، من اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، مطبعة شفيق، ٢٠١١، ص٥٨٩.

(٢) ينظر: علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١ – ٢٠٠٣، ط١، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٥٩٧ – ٥٩٨ .

(٢) نقلاً عن: احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية، العدد (٥٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ص١٩٥ – ١٩٦.

(٢) ابراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق، الملتقى الفكري الاول للحوار الوطني، بغداد، ٢ – ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩، ص٣ .

(٢) نقلاً عن: احمد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٦ – ١٩٨ .

(٢) خليل نحيف لفته، دور العامل الديني في بناء اللحمة الوطنية، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٤٤ .

(٢) ينظر: ابتسام محمد العامري، الثقافة السياسية والهوية الوطنية: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد (٥)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١١، ص٩٦ . ومجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية، ط١، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٠ .

(٢) عبد الحسين شعبان، ما بعد الانسحاب الامريكي من العراق، الحوار المتمدن، العدد (٣٥٤١)، الانترنيت:
http://www.ahewar.org

(٣) د. ياسين محمد محمد عبد العال، د. عبد الجبار عيسى، التعامل مع الاقليات في اطار ادارة التنوع: دراسة مقارنة بين العراق والهند، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٤)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ص٢٩ – ٣٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٣) ابراهيم الحيدري، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٣) د. ابتسام حاتم علوان، التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص١٦٠ .

(٣) د. عبد السلام ابراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا: دراسة نظرية تطبيقية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٣ .

(٣) د. ياسين محمد محمد عبد العال، د. عبد الجبار عيسى، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٣) المصدر نفسه.

[٣] د. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص٣ – ٤.
[٣] د. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص٤ .
[٣] اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، دار ومكتبة البصائر والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص١٣٥ .
[٤] حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩، ص٩٧ .
[٤] خميس البدري، فلسفة الحكم بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد الخرب، مجلة اوراق عراقية، العدد (١)، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ٢٠٠٥، ص٨ .
[٤] همام حمودي، الهوية الوطنية العراقية اشكالية الاستقرار المشترك، ط١، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٦ .
[٤] ينظر: رشيد الخيون، المجتمع العراقي الصورة المشرقة للتعايش، مجلة اطياف، العدد (١)، ٢٠٠٩، ص٩١. وهمام حمودي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٧ – ٣٢ .
[٤] د. عبير سهام مهدي، د. عمار حميد ياسين، اشكالية الهوية رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام ٢٠٠٣، مجلة السياسية والدولية، العددان (٢٨ – ٢٩)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ص٤١٦ – ٤١٧ .
[٤] د. منى حمدي حكمت، مفهوم الاثنيات واشكالية ادارتها في العراق، مجلة دراسات دولية، العددان (٦٤ – ٦٥)، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٣٤٠ .
[٤] محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة ام وهم، ط٢، شركة مجموعة العدالة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٦٨ .
[٤] حميد فاضل حسن، مبدأ التسامح انساقه الفكرية ودوره في تعزيز العملية السياسية العراقية، مجلة العلوم السياسية، السنة (١٧)، العدد (٣٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٦، ص٢٨٦ .
[٤] د. عامر حسن فياض، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢٩)، بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص١٠٨ .
[٤] د. ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦ .
[٥] خيري عبد الرزاق وستار جابر الجابر، المصالحة الوطنية في العراق: رؤى ومقترحات، مجلة دراسات سياسية، العدد (١٤)، بيت الحكمة، بغداد، ص ص٤ – ٥ .
[٥] عبد الجبار احمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠، ص١٤٣ .
[٥] د. عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق، في: مجموعة باحثين، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص٦٨ .
[٥] د. عبير سهام مهدي، مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١٨٤ .
[٥] د. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ، ص١١٠ .
[٥] د. عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، العدد (١٦)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص١٠٣ .
[٥] د. عامر حسن فياض، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.
[٥] د. عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤ .
[٥] المصدر نفسه.
[٥] علي عبد العزيز الياسري، الامن القومي العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ص١٧ .
[٦] د. عامر حسن فياض، ، ص١٠٩ .
[٦] احمد شحاذه محمد علي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الديمقراطية: حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٨٣ .

(٦) حميد فاضل حسن، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٦ .
(٦) د. عبير سهام مهدي، ود. عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص٤١٦.
(٦) د. ابراهيم الحيدري، مفهوم الهوية الوطنية الجامعة، ٨ شباط ٢٠٠٨، الانترنيت: ttp://ramee89.jeeran.com/8756/archive/2008/2/463128.html
(٦) د. فائز صالح اللهيبي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩ .
(٦) د. ياسين البكري، مصدر سبق ذكره، ص٣ .
(٦) ظاهر محسن هاني ونعيم حسين كرار، الدولة والمواطنة: نحو مفهوم مركب للهوية الوطنية العراقية، مجلة جامعة بلبل للعلوم الانسانية، المجلد (٢٤)، العدد (١) ٢٠١٦، ص ص٥٥٢ – ٥٥٣ .